

وقد بَطَّلَ حكم الإلحاق الأول في اِحْبَنْطَى ، فلم يتصرف تصرف دحرج في هيئته الأخيرة هذه بل اقتصر على التصرف تصرف: احرنجم فقط؛ لأن إلحاق اِحْبَنْطَى به يُعَدُّ آخر إلحاق له وهو المعوّل عليه. (٢٤)

٤ - إن الحرف الزائد للإلحاق لا يسقط من الكلمة مادام الغرض من الإلحاق قائماً، وقد ذكر سيبويه أن كلمتي: ثمانية وعلائية ملحقتان، وأن حرف الإلحاق فيهما هو الياء. (٢٥) ولا حجة لإلحاقهما، والراجع وجود زيادتين في كلمتي: ثمانية وعلائية فالألف فيهما لمد الصوت وتطويله من جهة، ولأنها تتحول وتقلب ياء عند تصغيرهما فيقال: ثُمَيْنة، وعُلَيْنة من جهة أخرى، فلا تصلح أن تكون للإلحاق لأن الحرف الزائد للإلحاق لا يتغير ولا يسقط في تصاريف الكلمة، أما الياء فيهما فلا تثبت كذلك في بعض - تصاريفهما، حيث يقال في ثمانية: ثمان^(٢٦) فسقطت الياء التي عدها سيبويه للإلحاق ولم تبق حجة للرضى الاستراباذي حين عدها أصلاً في الاسم بمنزلة كاف ملائكة^(٢٧).

والصحيح أن وزن: فَعَالِيَةٌ ثلاثي مزيد فيه ثلاثة أحرف ولم يكن رباعياً أو خماسياً في أصل الوضع ثم زيد فيه حرف أو حرفان، ولو فُرض أنهما ملحقتان بكلمة (قَرَامِطَةٌ) وهي جمع تكسير لقوم معروفين، ووزنها: فَعَالِيَةٌ، لا يمكن إلحاق كلمة مفردة نحو: ثمانية أو علائية بأخرى تدل على الجمع كما في: قَرَامِطَةٌ^(٢٨). إضافة إلى ذلك فإن الألف في: ثمانية وعلائية زيدت لمد الصوت وتطويله فقط، فصارت ذات غرض آخر وهو المد، وقد اطرقت زيادتها فيه، وهذا غرض غير غرض الإلحاق. وكذلك الياء فيهما فقد زيدت لتكثير حروف الكلمة فقط وهي

(٢٤) كتاب سيبويه ٣٠١/٤ - ٣٠٢ وشرح الرضى على الشافية ٥٥/١.

(٢٥) كتاب سيبويه ٤٣٧/٣، ٤٣٨ والمقتضب ١٠٧/٢.

(٢٦) الخصائص ٣٠٥/٢.

(٢٧) شرح الرضى على الشافية ٢٥٧/١.

(٢٨) المعنى في تصريف الأفعال ٧٠.